حوكمة أنشطة البحوث العلمية

دراسة نقدية لممارسات برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية كنموذج

إعـــداد

الدكتور/ علي عبد الله النودل

أستاذ مساعد – قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم

المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

موضوع البحث:

أنتــشر خلال السنوات القليلة الماضية برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية حــيث زاد عددها من حوالي 50 كرسي حتى عام 2007م إلى حوالي 224 كرسي متفرقة بين الجامعــات تهتم بجوانب بحثية طبية وهندسية وتقنية وإنسانية. إضافة إلى تقدم برامج الكراسي البحثــية دعم إضافي لتغطية النقص الحاصل من الدعم الحكومي للأبحاث العلمية فإنها تعكس الشراكة المجتمعية ورغبة الأطراف المختلفة المرتبطة بتلك البرامج للاندماج والمساهمة الفعَّالة فــي جهــود تحــسين التعليم والبحث العلمي (العثمان، 1430هــ) [1]. أنطلق هذا التوجه من مجمــوعة من المتغيرات والآراء الوطنية المنبثقة عن التغيرات على الساحة الدولية المرتبطة بــدور الجامعات وتمويلها في الآونة الأخيرة (منتدى الإصلاح العربي، 2009) [2]، (World Bank, 2008) [3]

الغرض من البحث:

يهــدف هذا البحث إلى أولاً: تقديم دراسة وصفية لتجربة الجامعات السعودية في إدارة بــرامج الكراســي البحثية، ثانياً: تقييم تجربة الجامعات السعودية في إدارتها لبرامج الكراسي البحثــية على ضوء متطلبات الشراكة المجتمعية الناجعة لمؤسسات البحث العلمي مع المجتمع التــي تستلزم وجود إطار يحكم هذه العلاقة وفق أسس ومعايير وإجراءات حوكمة معينة تعزز مــن تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الشراكة وتضمن استدامت هذه العلاقة لخدمة الأطراف المختلفة أصحاب المصالح [4] (Steinmueller, 2002).

منهجية البحث:

جمعت البيانات اللازمة من خلال الإطلاع على طرائق العمل واللوائح الإجرائية والأدلة التنفــيذية والتقاريــر والإحصاءات المنشورة عن هذه الكراسي البحثية، كما تم استقصاء وتتبع وجهــات نظــر أطــراف أخرى عن هذه البرامج المنتشرة في الجامعات السعودية من خلال الإطلاع على مصادر مختلفة مثل التقارير الحكومية والمقالات الصحفية وغيرها.

نتائج البحث:

بيــنت الدراســة أنه على الرغم من أن معظم برامج الكراسي البحثية أكدت على مبدأ الــشراكة مــع فعالــيات المجتمع المدني ورغبة في تحقيق تكامل فعلي مع الأفراد ومؤسسات

المجـــتمع المدني كمنطلق لهذه المشاريع إلا أن هناك مجموعة من المحددات تعكس عدم اكتمال هـــذه الـــشراكة إلى المستويات التي يتحقق من خلالها الغرض الرئيس منها وخدمة الأطراف المخـــتلفة المـــرتبطة بهذه المشاريع. يرجع معظم تلك المحددات أو المقيدات إلى جوانب تتعلق بالمـــدخل المنهجـــي لبناء التجربة السعودية وضعف الضوابط التطبيقية الحاكمة لهذه التجارب وآليات التفاهم حولها مع المجتمع الذي قد يكون له أثار سلبية على ثقة المجتمع.

مقيدات البحث:

ينبغـــي مـــراعاة حداثـــة تجربة برامج الكراسي البحثية في بعض الجامعات السعودية والمقـــيدات العامـــة لمنهجـــية البحث النوعي المستند إلى طريقة تحليل المضمون لمواد البحث المستخدمة في هذه الدراسة عند تفسير نتائج البحث.

التطبيقات والتوصيات:

بيـــنت الدراسة الحاجة إلى توفير إجراءات حوكمة ملائمة لأنشطة الكراسي البحثية في مـــراحل الإنشاء والتنفيذ وتفعيل النتائج لتحقيق أهداف الشراكة المجتمعية واستدامتها وأن يكون ذلـــك وفـــق إطار عمل يتوافق مع التركيبة والبيئة الاقتصادية للمملكة ويراعي جميع الأطراف المـــرتبطة بهـــذه المـــشاريع. تنبع أهمية توفير تلك الآليات والضوابط من الحاجة للحفاظ على وتعزيز ثقة المجتمع كأمر جوهري لديمومة تلك العلاقة.

اهمية البحث:

تنـــبع أهمية الدراسة من حاجة أنشطة البحوث العلمية في الجامعات لدعم مالي يتصف بالديمـــومة والاستغلال والتوظيف الأمثل لمواردها لكي تستطيع أن تضطلع بدورها كعامل مهم فـــي تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية وما يتطلبه ذلك من استقراء نقدي للتجربة السعودية للاســـتفادة مـــن الممارســـات الجيدة واستشعار للمخاوف التي أبداها المجتمع بغرض صياغة الـــشراكة مع المجتمع وفق أسس حاكمة تحقق مصالح وطموحات الأطراف أصحاب المصالح المختلفة.

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

1/1 مشكلة البحث

ســـاعدت المتغيرات الدولية على تشكيل إطار جديد للعلاقة بين الجامعات ووظائفها من جانب والمجتمع والمحيط الخارجي من جانب أخر[3] (World Bank, 2008). من أهم هذه

المتغيـــرات التهديدات الاقتصادية المختلفة كبروز تكتلات ومجتمعات اقتصادية جديدة ومختلفة، وتغيرات مرتبطة بمفاهيم العمليات الإنتاجية من تقليص تكاليف الأيدي العاملة وزيادة الإنتاجية والحاجـــة لمهارات جديدة في الحقل التجاري والاقتصادي، وتغيرات مرتبطة بانتشار اتفاقيات دولـــية مخـــتلفة تتعلق بالتجارة الدولية والحقوق الفكرية وبراءات الاختراع، وعوامل مرتبطة بالتنافس الدولي القوي على التقنية والبحوث العلمية ودورها في تحقيق التنافسية على المستوى الدولـــي مـــن خـــلال توظيفها في الأوجه الاقتصادية وما يتطلبها ذلك من تمويل إضافي يفوق قـــدرات الجهـــات الحكومـــية في الدول النامية خاصة مع تزايد الحاجة للتعليم الجامعي بسبب عـــوامل تـــزايد عدد السكان وغيرها أو ظهور مفاهيم مثل الحفاظ على الموارد العامة وأن لا يكون استنزاف الموارد العامة على حساب الأجيال القادمة(منتدى الإصلاح العربي، 2009)[2]

استلزم هذا الحاجة لتشجيع جهات أخرى غير حكومية على توفير تمويل إضافي لأنشطة الـــبحث العلمي لتساهم في تحقيق التنافسية الدولية المرجوة وما يتطلبه ذلك من تزايد مطالبات تأسيس وتشريع أنواع من المقيدات والرقابة على الموارد العامة والخاصة لقياس القيمة المضافة للموارد المصروفة على الأنشطة البحثية كغيرها من الأنشطة الأخرى على أساس إطار حوكمة يـــضبط العلاقة بين الأطراف المختلفة أصحاب المصالح ووفق مفهوم أن أنشطة البحث العلمي مكـــون اجتماعـــي ينبغي أن تتكاتف من خلالها جهود فئات المجتمع المختلفة من جهات بحثية وباحثين وجهات تمويلية وغيرهم من أصحاب المصالح في المجتمع في بيئة تستوعب مخرجات هـــذه الأنـــشطة البحثية لتحقيق الفوائد المرجوة من بناء مجتمع معرفي يؤدي إلى تحقيق النمو والرفاهية للمجتمع.

كإطـــار لهذه الشراكة المجتمعية انتشرت برامج الكراسي البحثية – وتعني مرتبة علمية تـــسند إلـــى العلماء والباحثين المتميزين والذين يزخر رصيدهم البحثي بمساهمات عالية نوعية وكمـــية – بـــين الجامعات السعودية في السنوات القلية الماضية كمحاولة لبناء شراكة مجتمعية ومواجهة لأبرز معوقات البحث العلمي التي تتمثل في توفر التمويل الكافي والمناسب والمستمر للإنفـــاق على أنشطة البحث العلمي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (العثمان، 1430[1]: الزبيـــر، 1430هـــ)[5]. يـــزيد من أهمية ذلك ما أشارت إليه الدراسات السابقة إلى أن نسبة تمـــويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1% في الموازنات العامة وإن الدول العربية مجتمعة خصـــصت للـــبحث العلمـــي مـــا يعادل 1.7 مليار دولار فقط بنسبة 0.3% من الناتج القومي

الإجمالي (ياقوت، 2006) [6]، وأن الدعم المقدم للبحث العلمي يعتمد على الحكومات بالدرجة الأولى ومساهمة القطاع الخاص ضعيفة ولا تتجاوز نسبة 3.8% (العيسى، 2004) [7].

حتى تستطيع برامج الكراسي البحثية أن تؤدي دورها في الإنفاق الكافي والمستمر على أنشطة البحث العلمي المثمر وتحضى بمساهمة القطاع الخاص فإنه ينبغي أن يتوفر لها آليات ووسائل على أساس إطار حوكمة ملائم مع بيئة الأنشطة الجامعية وظروف المنطقة الاقتصادية والاجتماعية أخذاً في الاعتبار المستجدات على الساحة الدولية (World Bank, 2008) [3]

1/2 اهداف البحث

تسعى هذه الورقة إلى تقديم دراسة وصفية لتجربة الجامعات السعودية في إدارة برامج الكراسي البحثية يتبعه تقديم تقييم نقدي لتلك التجربة على ضوء الأطر الجديدة لضوابط ومتطلبات الشراكة المجتمعية الناجعة لمؤسسات البحث العلمي مع المجتمع المدني التي تستلزم أسس ومعايير وإجراءات معينة تعزز من تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الشراكة وتضمن استدامت هذه العلاقة (Steinmueller, 2002) [4]. يمكن صياغة أهداف البحث كما يلي:

- ما هي أهم ملامح تجربة برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية؟
- ما مدى مراعاة تجربة برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية لضوابط ومتطلبات الشراكة المجتمعية الناجعة لمؤسسات البحث العلمي مع المجتمع المدني وفق إطار الحوكمة الملائم لبيئة الأنشطة الجامعية وظروف المنطقة الاقتصادية والاجتماعية والمستجدات على الساحة الدولية؟

1/3 اهمية البحث

يتطلب التطور الكبير في برامج الكراسي البحثية خلال السنوات القليلة الماضية من تزايد عددها من حوالي 50 كرسي بحثي إلى حوالي 224 كرسي بحثي منتشرة بين الجامعات في تخصصات طبية وهندسية وإنسانية وزيادة في المبالغ المخصصة إلى مبالغ لا تقل عن 500 مليون ريال إلى اهتمام بحثي يتناول هذه التجربة للوقوف على أهم المعوقات التي قد تؤثر على تحقيق هذه البرامج لأهدافها من توفير تمويل كافي ومستمر لمثل هذه الأنشطة الضرورية في تقدم وتحقيق رفاهية المجتمع.

أيــضاً تنــبع أهمية التطرق لمثل هذه التجربة بالبحث والتقييم العلمي من الاختلاف في وجهــات نظر المجتمع السعودي حول هذه التجربة بين مؤيدي ومنتقد لبعض ممارسات برامج الكراسي البحثية من حيث أن نتائج هذا البحث قد تفيد في عملية التقييم.

أخيــراً، قــد تفــيد نــتائج هذا البحث العديد من الجامعات السعودية الجديدة (الناشئة) والجامعات والكليات الأهلية التي تزايدت في الآونة الأخيرة في سعيها للحصول على تمويل من القطاع الخاص لمشاريعها البحثية وبناء علاقة ملائمة مع المجتمع المحلي.

1/4 منهجية البحث

بــسبب طبيعة وأغراض الدراسة فقد تم توظيف منهجية بحثية تأخذ في الاعتبار الأبعاد النوعــية المخــتلفة لتجربة برامج الكراسي البحثية وترصد المعطيات الاجتماعية لهذه التجربة بجانبــيها الجامعــات كمــصمم لهذه البرامج والمجتمع كمتلقي لها. حيث تم في البداية استخدام التحلــيل الوثائقي (للمضمون) المرتبطة بتلك التجربة لاستشفاف أبعاد وملامح هذه التجربة من خــلال الإطــلاع علــى الأنظمة واللوائح والتقارير الخاصة بتلك الكراسي سواء المصدرة من وزارة التعلــيم العالي كجهة عليا مشرفة على التعليم الجامعي في المملكة أو تلك المنشورة من قــبل الجامعــات المخــتلفة وتناولت تجاربها الخاصة في إنشاء وإدارة برامج الكراسي البحثية مخاطــبة مــن خلالها المجتمع. أيضاً تم مسح وجهات النظر والوثائق المجتمعية المنشورة في وســائل الرأي العام من صحف ومواقع إلكترونية وتقارير حكومية أخرى للإطلاع على أبعاد هذه التجربة من أطراف أخرى.

1/5 ملخص نتائج البحث

بينت الدراسة أن برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية ساهمت في تقديم مبدأ الشراكة المجتمعية للمجتمع السعودي من خلال التطور الكبير في عدد تلك الكراسي وما وفرته مــن تمــويل إضافي لدعم أعمال البحث العلمي إلا أن حداثة التجربة وضعف ثقافة المحاسبة الاجتماعــية أفرزت تطبيقات لا تحقق إجراءات حوكمة كافية لأنشطة البحوث العلمية الذي قد يــؤدي إلــى تآكــل ثقة المجتمع بهذه المشاريع ويضعف من قدرتها على تحقيق شراكة دائمة ومستمرة.

1/6 إطار البحث:

مقسمة الأجزاء المتبقية من الورقة إلى أربعة فصول: يستعرض الفصل التالي الدراسات السابقة التي تناولت حوكمة الأنشطة الجامعية والتطور الزمني للعلاقة بين الجامعات والمجتمع المدني ومشاكل تمويل البحث العلمي في الوطن العربي. يتبع ذلك الفصل الثالث الذي يستعرض من منطلق وصفي الهيكل البحثي في المملكة العربية السعودية وتجربة الجامعات السعودية في إنشاء وإدارة برامج الكراسي البحثية والمداولات المجتمعية بخصوص هذه التجربة. ثم الفصل الرابع الذي يتعرض لمقترح إطار الشراكة المجتمعية في الأنشطة البحثية بين الجامعات والمجتمع المدني ويقيم التجربة السعودية لبرامج الكراسي البحثية وفق هذا الإطار. يعرض الفصل الأخير من الدراسة ملخص الدارسة والتوصيات.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

توضح النظرة التاريخية للأنشطة البحثية تأثر ضوابط وآليات الأنشطة البحثية بالتغيرات على المستوى الدولي في نواحي تتعلق بحالات الحروب والسلم، والعلاقات الدولية والتنافس الاقتصادي الدولي والتنافس على حيازة المعارف، والاعتقادات السائدة بخصوص وظائف الجامعات الرئيسية كجهة تعليمية أو بحثية أو الاثنين معاً، وتنوع المصادر التمويلية وكيفية توظيفها أو النظرة لارتباط العلوم المختلفة وأبعادها على الجوانب التطبيقية،أو التطور في النظرة السائدة عن تلك الأنشطة كنشاط ابتكاري بخصائص معينة الأمر الذي أدى إلى تغير وتطور في المفاهيم والضوابط والتشريعات الحاكمة لتلك الأنشطة البحثية كظهور مفاهيم مختلفة مثل الاستقلالية، والمسائلة والمحاسبة الاجتماعية وأهمية التلازم بين العلوم، والتعارض في المصالح، والتنافسية الدولية والاقتصاد المعرفي (منتدى الإصلاح العربي،
Association of American Universities (AAU), 2001 [8] and University of Oxfor, 2006 [9], 2009[2]

يذكر [10] (Martin,2002) ثلاثة أطور مرت خلالها الأنشطة البحثية في الجامعات Humboldt University Model، ثم Vannevar Bush Model، فبعد ذلك ما يعرف بـ Knowledge-Based Economy وجميعها تعكس صور من الترابط الاجتماعي بين الجامعات ووظائفها من جانب والمجتمع والمحيط الخارجي من جانب أخر.

يعتبر Humboldt University Model من الأطر الأولية التي حاولت تصوير الترابط الاجتماعي بين الجامعات وبين المجتمع وأدور كل طرف. ساد هذا النموذج في الدول

الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية في بدايات القرن التاسع عشر حتى نهايات الحرب العالمية الثانية. يركز هذا النموذج على أهمية الجامعات كمؤسسات للتعليم إضافة للوصول إلى معارف جديدة وبناء معرفة وطنية قومية كلية من سماتها تحقيق نوع من الأمان للمجتمع. تلعب الحكومة وفق هذا النموذج دور كبير في تمويل أنشطة الجامعات سواء كانت تعليمية أو بحثية وتمنح الجامعات في نفس الوقت مرونة واستقلالية كبيرة في تحديد الوقت والجهد وطبيعة البحوث سواء كانت بحوث تهتم بالجوانب البحثية الأساسية أو جوانب بحثية أخرى تطبيقية، على الرغم من ذلك وجه أغلب تمويل البحوث إلى تلك الجوانب التي تهتم بتطوير بعض أنواع الأسلحة وغيرها من وسائل الدفاع المختلفة.

بعد 1945م تقريباً، كان هناك انتشار لمعرف بـ Vannevar Bush Model الذي حاول تصوير مراحل الوصول إلى الابتكارات في شكل سلسلة من الأنشطة المترابطة وغير منتهية تبدأ من أنشطة بحثية متعلقة بمواضيع بحوث أساسية تقود إلى بحوث تطبيقية فتطوير للتقنيات ثم ابتكارات جديدة لتبدأ السلسة من جديد. جوهر هذا النموذج أن جميع الأنشطة البحثية وحدة واحدة ينبغي قياسها على أساس كلي وليس فردي لأن المعرفة متراكمة ومترابطة بالتالي ينبغي الاهتمام بالبحوث الأساسية التي تمثل بداية السلسلة لتكوين قاعدة يمكن البناء عليها للبحوث التطبيقية والتطبيقات التقنية ثم الابتكارات لتحقيق ثمرة الأنشطة البحثية من توفير رفاهية وتعليم وصحة وأمان أفضل. ركز Vannevar Bush Model أيضاً على أهمية أن تكون الجامعات المكان الملائم لنوعية البحوث الأساسية والحكومات الممول الرئيس لهذه النوعية من البحوث لتأثيرها التراكمي بعيد المدى واحتياجها لفترة طويلة لقياس الفوائد منها، كما أكد على أهمية توفير نوع من الحرية والاستقلال الكافي للمؤسسات الجامعية البحثية في اختيار المواضيع العلمية وممارسة الأنشطة البحثية مع توفير نوع من الرقابة حسب آليات التحكيم الأكاديمية المناسبة لتوزيع الموارد والتمويل على المواضيع البحثية المتنافسة.

في نهايات الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات الدولية أثرت في تشكيل إطار جديد للعلاقة بين الجامعات ووظائفها من جانب والمجتمع والمحيط الخارجي من جانب أخر. من أهم هذه المتغيرات التهديدات الاقتصادية المختلفة كبروز تكتلات ومجتمعات اقتصادية جديدة ومختلفة، وتغيرات مرتبطة بمفاهيم العمليات الإنتاجية من تقليص تكاليف الأيدي العاملة وزيادة الإنتاجية والحاجة لمهارات جديدة في الحقل التجاري والاقتصادي، وتغيرات مرتبطة بانتشار اتفاقيات دولية مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية والحقوق

الفكـرية وبـراءات الاختـراع، وعوامل مرتبطة بالتنافس الدولي القوي على التقنية والبحوث العلمـية ودورهـا فـي تحقـيق التنافسية على المستوى الدولي من خلال توظيفها في الأوجه الاقتـصادية والحاجـة لتـشجيع جهات أخرى غير حكومية في توفير تمويل إضافي للأنشطة الجامعية من تعليم وبحث علمي لتساهم في تحقيق التنافسية الدولية المرجوة التي أدت إلى تزايد مطالـبات تأسـيس وتـشريع أنـواع من المقيدات والرقابة على الموارد العامة والخاصة من منطلقات الحاجة للحفاظ على الثروات الوطنية في تحقيق الرفاهية بشكل مستدام دون أن تكون على حساب الأجيال القادمة ووفق قياس للقيمة المضافة للموارد العامة المصروفة على الأنشطة البحثية كغيرها من الأنشطة الأخـرى [10] (Martin, 2002).

أفـرزت هـذه المنظومة من الجدليات ما يعرف بالاقتصاد المعرفي Knowledge-Based Economy الـذي جعـل الأنـشطة البحثية محورية في تحقيق التنافسية الاقتصادية المـرجوة للمجتمع وتطلب زيادة في المتابعة والرقابة والمسائلة الاجتماعية لقياس مدى تحقيق الأجـندة البحثية لأهداف المجتمع وتوزيع الموارد المالية وكيفية تحميلها على الأنشطة المختلفة للجامعـات في سبيل تحقيقها لأهدافها [10] (Martin, 2002). ذكر[11] (Brown, 1992) فـي توصيف تأثير بروز تلك العوامل الاقتصادية الدولية على أنشطة البحث العلمي بتأكيده أنه علـى المؤسـسات البحثية صياغة اتفاقية علاقات جديدة مع المجتمع الممول حكومي أو قطاع خـاص لـتحكم عملية البحث العلمي بحيث تتعدى جوانب تتعلق بزيادة مخصصات التمويل أو الاستقلالية للجهة البحثية إلى جوانب تربط تلك الجهود البحثية وترتبها بشكل يتناسب مع أجندة وأهـداف المجـتمع. بمعنـى أن علـى الباحثـين والجامعات الاستجابة لاحتياجات المجتمع والمـستخدمين فـي الحقل الاقتصادي والاجتماعي كشركاء (Stakeholders) لأنشطة البحث العلمـي ولـيس فقط عملاء لمخرجات البحث العلمي مقابل التمويل والدعم واستنزاف الموارد العامة (أنظر أيضاً، البنك الدولي، 2008، منتدى الإصلاح العربي، 2009، Association of American Universities (AAU), 2001 [8] and University of Oxford, 2006[9]).

تـرجع الأدبيات هذا التوجه الاقتصادي للأنشطة البحثية إلى أقدم من بدايات التسعينيات القرن الماضي بالإشارة إلى النظريات التي تناولت نتائج أو مخرجات العمليات البحثية ووصفها بخـصائص اقتـصادية معيـنة (Arrows, 1962) [12] مثل توصيفها لنتائج البحوث العلمية

بمنتجات عامة للمجتمع كسلع عامة وغير خاصة إلا أنه ينبغي التأكيد أن تلك النظريات لم تشكل أساس لسياسة عامة تحكم الأنشطة البحثية في ذلك الوقت على نطلق واسع.

أبرز هذا التوجه معتقدات ومفاهيم جديدة حول العلاقة بين الجامعات كمؤسسات تعليمية وبحثـية وبـين المجتمع والمحيط الخارجي تتمحور حول أهمية تحقيق أعلى درجات الشراكة المجتمعـية بين الطرفين بهدف تعزيز القوة التنافسية للمجتمع وتعظيم القيمة المضافة المتوقعة لهذه الشراكة وصيانتها من خلال مشاركة الطرفين في وضع مجموعة من اللوائح والتنظيمات والتـشريعات لتنظـيم هـذه الشراكة. حفز ذلك مجموعة من المهتمين للمطالبة بتطبيق مفاهيم الحوكمة التي شاعت في التسعينات من القرن الماضي في الأوساط التجارية وأسواق المال على إدارة شـئون الجامعـات وأنـشطتها التعليمـية والبحثية(منتدى الإصلاح العربي،2009) [2] [9].(University of Oxford, 2006)

أفـرزت هـذه المطالبات بدورها مجموعة من اللوائح والتنظيمات والتشريعات لتنظيم عملية البحث العلمي سواء من حيث الاستقلالية، أو تحديد أولويات المواضيع البحثية، أو ضبط أمور مثل تعارض المصالح وحقوق الأطراف المرتبطة بالعملية البحثية أو بروز مفاهيم تتعلق بأهمـية الـتعاون والانـدماج بين التخصصات المختلفة في الجهود البحثية أو بين الأكاديميين والممارسـين في الميدان أو وضع آليات ومحددات أو مقيدات حول تنافسية التمويل والاستثمار فـي الأنـشطة التعليمـية والبحثـية، أو بـروز مفاهيم تتعلق بحدود الرقابة المالية والمسائلة الاجتماعية والكفاءة والفاعلية وقياس المنفعة الاقتصادية لتلك الأنشطة.

فعلـى سـبيل المـثال أظهـر تقرير منظمة الجامعات الأمريكية Association of American Universities (AAU, 2001) [8] مجموعة من المخاوف التي ظهرت كنتيجة لـزيادة الاعـتماد علـى الـتمويل الموجه خاصة من قبل القطاع الخاص حيث طالب التقرير بتنظـيمات لاحـتمالات التعارض في المصالح المادية سواء بين الممول والأفراد القائمين على الأنـشطة البحثية أو الجامعات التي يعملون تحت مضلتها في أنشطتهم البحثية لأهمية ذلك في الحفاظ على ثقة المجتمع بموضوعية واستقلالية الجامعات في أنشطتها البحثية وتحقيق متطلبات الشراكة المجتمعية المنتجة والمفيدة لبناء اقتصاد معرفي.

وفـي تـصوير للوضع الذي ينبغي أن تنتهجه الجامعات في الاتحاد الأوروبي أوضح تقريـر مـرفوع للبرلمان الأوربي النموذج الذي ينبغي أن تتبناه الجامعات في الاتحاد الأوربي

لتلعب دورها في التنافس الدولي من توليد للمعرفة وتعزيز تفاعلها مع المجتمع الأوربـــي[13] (Commission of European Communities, 2006). أكـــد هـــذا التقريـــر على دور الجامعـــات الحيوي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي وفي تعزيز قدرات المجتمع الأوربي في تحقـــيق التنافـــسية فـــي مجالات الإنتاجية وتحقيق المعرفة والابتكار الذي بدوره يتطلب وضع مقاييس ومعايير معينة لنمو الجامعات وإدارتها واستقلاليتها وأنظمة للمسائلة والمحاسبة، وأهمية أن تتبنى الجامعات سياسات إصلاحية كافية لجذب أنواع التمويل الكافية لأنشطتها وأن تتواصل مـــع المجـــتمع التجاري والصناعي، والاهتمام بعوامل التميز والاختلاف بين قدرات الجامعات وضـــرورة تـــشجيع الـــبحوث المـــشتركة بين الأكاديميين والممارسين في الميدان وفيما بين التخصصات المترابطة في الجامعات.

أيضاً في مراجعة للإستراتيجية المعروفة بـــ (Lisbon Strategy for Growth and Jobs) فـــي الاتحـــاد الأوربـــي أوضح تقرير مرفوع من مجموعـــة الخبـــــــراء [13] (Commission of European Communities, 2006) بعـــض المتطلـــبات التـــي ينبغي المـــسارعة فـــي تبنيها لتوفير بيئة كافية للجامعات في تحقيق أدورها في التنافسية الدولية مثل الـــتفاعل بـــين الممارسين في الميدان وبين الباحثين في المعامل والتجارب وأروقة الجامعات، وأهمـــية توفير التمويل الكافي لبناء التجهيزات والمعامل الكافية وتوحيد السياسات والتشريعات بـــين الـــدول بهذا الخصوص لتحفيز التنافسية التي ينبغي أن تبنى على مبادئ النجاح للجميع، والتركيـــز علـــى المجـــالات التـــي تتميز بها الجامعات، وفتح أفاق تعاون مشتركة سواء مع التخصـــصات المخـــتلفة أو علـــى مـــستوى الاتحاد الأوربي أو على المستوى الدولي وأهمية المشاركة في المعلومة وسهولة ومرونة تنقل الكوادر والخبرات البحثية..الخ.

يـــضاف إلـــى ذلك مجموعة من التشريعات والتنظيمات تتعلق بأمور من أهمها تعزيز مبادئ المسائلة والمحاسبة الاجتماعية (Accountability) وتبني مبادئ للحكومة وتبني أساليب معيـــنة لقـــياس الأداء مثل (Balanced Scored Cards) في تقييم أنشطة الجامعات بما فيها الأنـــشطة البحثـــية أو قياس المخاطر التي قد تتعرض لها مشاريع تمويل الأنشطة البحثية وفق توصيات مجلس الخبراء في الاتحاد الأوروبي. فمن حيث المحاسبـــة والمسائلة الاجتماعية ذكر تقريـــر أخـــر لمجمـــوعة الخبـــــراء فـــي الاتحاد الأوربي -European Commission) Directorate-General for Research-Expert Group Report, 2008)،[14] أهمـــية الأخـــذ فـــي الاعتبار وجهات نظر جميع الأطراف أصحاب المصالح المرتبطة بأنشطة البحث

العلمـــي وتحقيق نوع من التوازن في الرقابة والمسائلة على الأنشطة البحثية بحيث تحافظ على الاســتقلالية وفـــي نفـــس الوقت تحقق تبني أفضل الطرق سواء في التمويل أو اختيار المناهج وآلـــيات الـــبحث وتوظيف النتائج وتعزيز ثقافة المجتمع المعرفي المنتج كعوامل مهمة لتوفير واســتمرار الـــتمويل من جهات خارجية. يعكس ذلك توجه بعض الجهات التمويلية في الاتحاد الأوربـــي في اشتراط تبني أسلوب التحميل الكلي لتكاليف (Full Cost) لتمويل الجامعات في أنـــشطتها البحثـــية بـــدلاً مـــن الأسلوب التقليدي لتحميل المصاريف المباشرة فقط (Higher Education Funding Conouncil for England, 2010 and the 7th Framework Programme, 2007). [15] الغـــرض من هذا التوجه هو تحقيق قدر أكبر ونوع كافي من الإفـــصاح والـــشفافية وتوظيف قياس ملائم وكافي لتكلفة أنشطة الجامعات سواء تلك المرتبطة بالتعلـــيم أو الأنـــشطة البحثـــية فـــي المـــساعدة فـــي اتخاذ القرارات المناسبة (European University Association, EUA, 2008). [14].

الجديـــر بالذكـــر إن توصـــيات مجمـــوعة الخبراء المطالبة بزيادة الضبط والمحاسبة والمـــسائلة الاجتماعـــية هدفت إلى تعزيز الشراكة وفق إطار يعزز من هذه الشراكة وفي نفس الوقت يأخذ في الاعتبار الآثار السلبية التي قد تفرزها مثل طبيعة وخاصية الأنشطة البحثية التي تتميـــز عن غيرها من حيث كونها أنشطة تعتمد على الابتكار والتطوير والإبداع وغير روتينية وتـــستلزم مرونة اكبر، أو ما قد تمثله متطلبات التقرير من عبء إداري أو توجيه التركيز على جوانب إدارية على حساب الجوانب البحثية أو الاحتياج إلى جهاز إداري إضافي ...الخ.

فـــي العـــالم العربـــي أكـــدت بعض من الدراسات على أهمية الشراكة المجتمعية بين الجامعـــات ووظائفهـــا مـــن جانب والمجتمع والمحيط الخارجي من جانب أخر إلا أن التطبيق العملـــي لا يعكـــس ذلك. قدم (العثمان، 1430هـــ) [1] تعريف للشراكة المجتمعية في مجال التعلـــيم والـــبحث العلمـــي حـــيث ذكر بأنها "عملية تعكس رغبة المجتمع، واستعداده للاندماج والمـــساهمة الفعَّالة في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي وتطويرهما" ص65، ووصف ذلك بأنه ربط بين الجامعة بما تقدمه من خدمات، والمجتمع بما لديه من حاجات على اختلاف فئاته كوسيلة لتقدّم الدولة، والوصول به إلى العالمية.

إلا أن مـــراجعة الدراسات السابقة التي اهتمت بمشاكل أنشطة البحث العلمي في الوطن العربي تبين ضعف مستويات هذه الشراكة حيث عزى كثير من المهتمين معوقات أنشطة البحث العلمـــي فـــي الوطن العربي إلى ضعف استجابة الجامعات في أنشطتها، خاصة البحثية منها،

لمتطلبات المجتمع الأمر الذي أدى إلى انفصال بين المجتمع ومؤسسات البحث العلمي (السنبل وعبد الجواد، 1414هـ [15]، والجوهري، 2007م [16]، والقحطاني، 2005 [17]).

على سبيل التوضيح عزى السنبل وعبد الجواد (1414هـ) [15] قلة إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في العملية البحثية إلى عدم تقدير مؤسسات المجتمع لقيمة البحث العلمي وجدواه الأمر الذي نتج عنه عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها الجامعات للبحث العلمي من ما أدى في النهاية إلى ضعف الموارد المخصصة للبحث العلمي. كما أكدت دراسة الجوهري (2007م) [16] من خلال استطلاع آراء عينة عشوائية من 90 باحثة في جامعة الملك سعود أن قلة التواصل بين الأكاديميين من ذوي التخصص وبين القطاع الخاص لاستثمار خبراتهم كمستشارين من قبل الجامعات الوطنية جعل القطاع لا يقوم بدور فاعل في نشاط مراكز الأبحاث والتطوير. ذهب القحطاني (2005) [17] إلى نفس السياق حيث وجد في دراسته حول الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعودية انخفاض في الإنتاجية العلمية وأرجع ذلك إلى ثلاثة مصادر أثرت في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين وهي الجامعة، والمجتمع، والباحث حيث بين بعد ذلك أن دور المجتمع في دعم المؤسسات البحثية مادياً ومعنوياً ضعيف وذكر مجموعة من السبل والوسائل لتنمية الموارد المالية للبحوث العلمية.

يؤيد ذلك نتائج مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بشكل مباشر مشكلة تمويل الأنشطة البحثية في الوطن العربي حيث أوضحت أن مشكلة تمويل الأنشطة البحثية في الوطن العربي تبرز بشكل جلي الانفصال بين المجتمع ومؤسسات البحث العلمي حيث أوضحت آثار ذلك عدم توفر موارد كافية تساعد على استقطاب الكفاءات المتميزة في البحث العلمي أو في توفير المواد والأجهزة الضرورية وبالتالي ضعف في الإنتاجية العلمية الأمر الذي زاد من انفصام الصلة بين الجامعات وحقل الإنتاج وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية بالتالي انخفاض دوافع ومحفزات القطاع الخاص في المشاركة بفعالية في أنشطة الجامعات.

مثلاً، سرد ياقوت (2006) [6] مجموعة من الإحصائيات التي تبرز هذه المشكلة حيث ذكر إن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1% في الموازنات العامة في الدول العربية وأستشهد بتقرير المنظمة العلمية لسنة 2004م التي تقول بأن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3٪ من الناتج القومي

الإجمالي وأن القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، بنسبة تبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ3% للقطاع الخاص، و7% من مصادر مختلفة (أنظر أيضاً للإحصائيات عن واقع البحث العلمي في الوطن العربي طه، 2008)[18].

كما أعطى النعيمي والنعيمي (1999م) [19] مقارنة لمساهمة الدول النامية في الإنفاق على البحوث العلمية من إجمالي الإنفاق العالمي على مثل هذه الأنشطة حيث ذكر بأن العالم أنفق في عام 1990م مبلغ (450) مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، وكان إسهام الدول النامية أقل من (4%) من هذه الإجمالي. أرجع النعيمي والنعيمي (1999) [19] أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي إلى غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشاريع اقتصادية مربحة ، إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة.

وأيضاً قدم الخضير (1419 هـ) [20]مشكلة التمويل من جانب أخر حيث ذكر بان مخصصات البحث العلمي في الدول المتقدمة تزداد عاماً بعد الآخر في المقابل في الدول النامية لا تتزايد بنفس الوتيرة الأمر الذي يحدث فجوة كبيرة في مخصصات البحث العلمي. ذكر الخضير (1419هـ) [20] أيضاً بأن اهتمامات الدول النامية بالدعم المادي للبحث العلمي لم يقتصر على توفير الموارد المالية بل سعت إلى تخليص إجراءات البحوث العلمية من الروتينات والتعقيدات المكتبية ، وتحفظات الإدارات المالية التي قد تؤثر سلباً على حماسة الباحثين وتجعلهم يحجمون عن الشروع في البحوث العلمية. وفي دراسة عن حجم الإنفاق على البحث العلمي في المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي ذكر أبو عرفة وعلي (1421هـ) [11] أن الدعم المقدم للبحث العلمي يعتمد على الحكومات بالدرجة الأولى، بنسبة (96.2%)، والمؤسسات الخاصة بنسبة (3.8%).

يعود هذا الخلل في منظومة البحث العلمي كما أكدت عليه الدراسات السابقة لانفصال الشراكة بين الجامعات والمجتمع فكان من نتائجه ضعف المخصصات المالية لأنشطة البحث العلمي وقلة مساهمات القطاع الخاص لذا دعى أحد مراكز الأعمال في السعودية لإقامة شراكة مع الجامعات لمعالجة مشاكل ضعف التمويل لأنشطة البحث العلمي وقلة مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على أنشطة البحث العلمي فقد أوصت دراسة أعدها مركز البحوث والدراسات في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض(2006م) [21] بضرورة تشكيل فرق عمل

مـــشتركة من المراكز البحثية ومنشآت القطاع الخاص لوضع أسس وسبل تحقيق الاستفادة من أنشطة البحث العلمي وقيام المنشآت بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة البحث العلمي في الجامعات وتخصيص جوائز ومنح لمشاريع بحثية والإسهام في توفير الأجهزة المعملية عالية التقنية.

الفصل الثالث: أهم ملامح تجربة برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية

يتناول هذا الجزء تجربة برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية بالوصف وفق المـــداولات المجتمعية المنشورة من قبل الجامعات أو تلك التي أبداها المجتمع ولكن في البداية ســـوف يـــتم تناول الهيكل البحثي في المملكة العربية السعودية في الجزء التالي، ثم سوف يتم استعراض تجربة الجامعات السعودية في مشاريع برامج الكراسي البحثية.

3/1 عوامل فاعلة في الأنشطة البحثية في المملكة

تعتبـــر الحكـــومة شريك رئيس في معظم الأنشطة البحثية في المملكة العربية السعودية حـــيث ذكـــر العيـــسى (2004) [7]أن نسبة تمويل الحكومة للبحوث يصل إلى حوالي 96% ومـــساهمة القطـــاع الخـــاص ضعيفة ولا تتجاوز نسبة 3.8% (أنظر أيضاً، أبو عرفة وعلي، 1421هـــ) [11]. تعتبر أيضاً الحكومة أهم عملاء البحوث التي تجرى في المملكة من حيث أن معظـــم القطاعـــات الحكومية تلعب دور كبير في حياة معظم الشعب السعودي وتستوعب نتائج الـــبحوث بحكـــم أن الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم العالي في المملكة مؤسسات حكومية إضافة إلى أن الجهات الأخرى سواءً في شكل مؤسسات بحثية أو إدارات بحوث تابعة لأجهزة حكومية تعتبر أيضاً قطاعات حكومية.

وفـــق ذلك التصور العام يمكن القول بأن معظم أنشطة البحوث تجرى من خلال إحدى نموذجـــين 1- مدينـــة الملـــك عبد العزيز للعلوم والتقنية أو من خلال، 2- الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها والإدارات البحثية في بعض القطاعات الحكومية الأخرى. مع بعض الأنشطة البحثية التي تتم بواسطة مراكز البحوث والاستشارات الخاصة (أنظر أيضاً المرشـــد، 2005) [22] . يـــصور نموذج رقم (1) الهيكل العام لأنشطة البحث العلمي في المملكة من حيث أهم الجهات التمويلية والجهات الممارسة لأنشطة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية.

نموذج (1): الهيكل العام لأنشطة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية من حيث أهم الجهات التمويلية والجهات الممارسة لأنشطة البحث العلمي

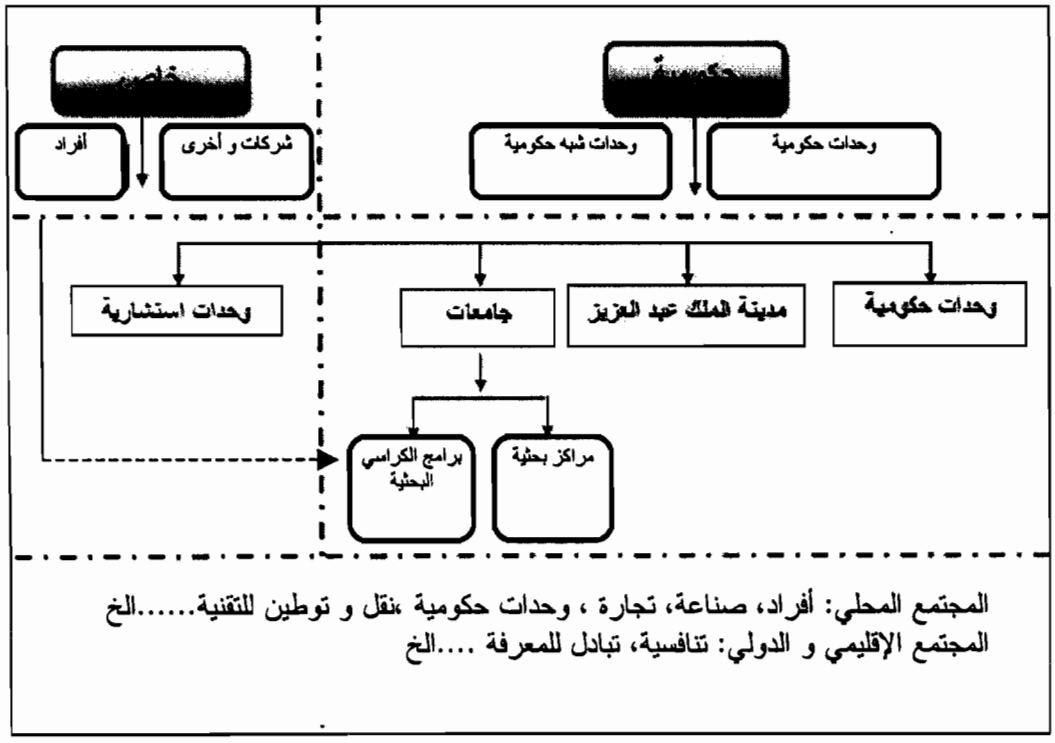

تبرز هذه النظرة العامة لأنشطة البحث العلمي في المملكة مجموعة من الأبعاد أهمها:

1- ارتباط الأنشطة البحثية بشكل كبير بالميزانيات الحكومية وبالتالي تأثرها بتوفر المخصصات أكثر من الاحتياجات الميدانية.

2- أن إعداد هذه المخصصات وفق آليات حكومية قد يؤثر على قوة ارتباطها باحتياجات القطاع الخاص.

3- نظـــام المـــسائلة والمحاســـبة تتم وفق آليات الصرف الحكومي التي تعتمد في العادة على السياسات الرقابية الحكومية.

4- أن معظم أغراض البحوث المقدمة تكون موجهة بشكل أسس إلى احتياجات ورغبات قومية في الغالب طويلة المدى التي قد لا تغري القطاع الخاص.

كـــان لعدد من التوجهات الأثر الكبير في تعزيز الرؤية العامة لدور الجامعات والبحث العلمـــي والتوصل مع المجتمع أهمها وثيقة الآراء لخادم الحرمين الشريفين حول تطوير التعليم العالي التي قدمت إلى التعليم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ونتج عنها مجموعة من التوصـــيات تـــناولت تطويـــر الـــبحث العلمي وأهمية توفير الأدوات والآليات اللازمة وتفعيل وتأصـــيل الشراكة بين المؤسسات البحثية والمجتمع لبناء مجتمع معرفي وتحقيق تنمية مستدامة

(الكثيـــري، 2005) [23]، واعـــتماد وثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية الـــسعودية بواســـطة مجلـــس الوزراء في 1423هـــ التي وضعت هدف أن تكون المملكة في مصاف المجتمعات والاقتصاديات القائمة على المعرفة بحلول 2025م من خلال تبني مجموعة مـــن المـــبادئ والأســـس وأهـــداف عامة وأسس إستراتيجية ربطت مع خطط التنمية والخطط والـــسياسات القطاعـــية في المملكة في سبيل تحقق الأمان الوطني الشامل ورفع الرفاهية وفق أســـس التنمـــية المـــستدامة. يمكن القول بأن تلك التوجهات أثرت مع المتغيرات الدولية على الـــسياسات البحثـــية الحالية في الجامعات السعودية (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيـــة 2010) [24].

3/2 تجربة الجامعات السعودية في برامج الكراسي البحثية - نظرة تاريخية:

الكراســـي البحثـــية بما تتضمنه من دعم إضافي للأبحاث العلمية فإنها تعكس نوع من الـــشراكة المجتمعية بين الجامعات ووظائفها من جانب والمجتمع والمحيط الخارجي من جانب أخر كشركاء فعالين في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي. يبرز الاستعراض التاريخي لفكرة وأهـــداف بـــرامج الكراسي البحثية مجموعة من الممارسات التاريخية المشابهة في الحضارات الـــسابقة، فمثلاً كان هناك أوقاف في العصور الإسلامية تخصص لدعم العملية التعليمية وتقدم الجوائـــز القـــيمة لمن يقدم إنجاز علمي متميز، وفي بدايات عصر النهضة الأوربية كانت تقدم الجوائـــز الماديـــة القـــيمة لمن يحقق إنجاز علمي وتطور ذلك حتى أصبحت موارد مالية ثابتة للجهـــات العلمـــية والبحثية إلى أن وصلت هذه الممارسات في أوربا إلى آليات صيغة في شكل مـــرتبة علمـــية تسند للكفاءات العلمية المتميزة ممن لهم إسهامات بحثية عالية الجودة في مجال تخصصهم في شكل برامج كراسي بحثية (جامعة الإمام، 2010)[25] .

فـــي الـــسابق كـــان هـــناك مجموعة من الكراسي العلمية السعودية ولكن في عدد من المؤســـسات البحثـــية والجامعـــية غير السعودية مثل كرسي الملك فهد للدراسات الإسلامية في جامعة لندن، وكرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية والعربية بجامعة بركلي في كاليفورنيا بالـــولايات المـــتحدة الأمريكية، وكرسي الأمير نايف لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة موسكو.

لـــم تنتشر الكراسي العلمية بمفهومها الحديث في الجامعات السعودية إلا خلال السنوات القليلة الماضية ويرجع ذلك بشكل كبير إلى وثيقة الآراء لخادم الحرمين الشريفين حول تطوير التعلـــيم العالي التي قدمت إلى التعليم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ووثيقة السياسة

الوطنـــية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية التي اعتمدت بواسطة مجلس الوزراء في 1423هـــ والتعديلات على نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه في 1414هـ التي خولت المادة 48 لمجلس الجامعة الحق في قبول التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف الخاصـــة (وزارة التعلـــيم العالي، 2007)[26]. منذ تلك التوجهات تشجع كثيراً من الجامعات الـــسعودية علـــى تبني برامج الكراسي البحثية كأساس لتبني مفهوم الشراكة مع المجتمع. ذكر العـــثمان (1430هـــ)[1]. أن جامعة الملك سعود توسعت في برامج الكراسي البحثية تعزيزاً لتوجهات المملكة نحو التحوّل إلى مجتمع يقوم على المعرفة وفقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين فـــي تطويـــر التعلـــيم العالي والبحث العلمي وكنوع من الشراكة مع المجتمع بوضع مخرجات الجامعة في خدمة المجتمع. تزامن هذا مع الاتجاهات الدولية بخصوص التعليم الجامعي والبحث العلمـــي وما تطلبه التعاطي مع المجتمع المدني وصياغات جديدة لهذه العلاقة (منتدى الإصلاح العربـــي2009) [2]، (World Bank, 2008) [3]. حالياً ينتشر أكثر من 224 كرسي بحثي بـــين الجامعات السعودية حيث زاد عددها من حوالي 50 كرسي بحثي في نهاية 2007م تهتم بجوانب بحثية طبية وهندسية وتقنية وإنسانية (جامعة أم القرى). يعطي جدول رقم (1) صورة عـــن بـــرامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية حسب الجامعات ومجال الكرسي وجهة التمويل.

جدول (1): صورة عن برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية حسب الجامعات ومجال الكرسي وجهة التمويل

اسم الجامعة	برامج الكراسي البحثية				الممول			
	طبية	علوم طبيعية هندسية	علوم إنسانية	إجمالي	قطاع خاص	حكومي	متبرع شخصي	إجمالي
جامعة الملك سعود	42	31	19	92	31	9	52	92
جامعة الملك عبد العزيز	9	4	7	20	4	4	12	20
جامعة الإمام محمد بن سعود	1	0	11	12	4	1	7	12
جامعة القصيم	0	0	2	2	1	0	1	2
جامعة أم القرى	15	7	32	54	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	54
جامعة نجران	1	0	0	1	0	0	1	1
جامعة الملك فهد للبترول والتعدين	0	24	6	30	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	30
جامعة الملك فيصل	2	1	1	4	2	1	1	4
جامعة حائل	1	1	4	6	3	1	2	6
الجامعة الإسلامية	0	0	3	3	0	0	3	3
إجمالي	71	68	85	224	45	16	79	224

3/3 برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية كما تصف نفسها مخاطبة للمجتمع – طموح اكاديمي بضوابط حكومية

يظهر استقراء التقارير والمنشورات والوثائق التي تعرضها برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية لتصف نفسها مخاطبة المجتمع سواء من خلال مواقعها الإليكترونية أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة مجموعة من الملامح والتأكيدات تتناول المنطلقات والغايات كإستراتيجيات، وطرائق العمل كآليات للتنفيذ، وحقوق ووجبات الأطراف المختلفة كوسائل للترويج.

من حيث المنطلق نجد أن التجارب الدولية في برامج الكراسي البحثية، كتلك البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وكندا أعطت منهجاً لبناء البرامج في الجامعات السعودية. مثلت التجربة الكندية التي تعتبر واحدة من أشهر المشاريع القومية عالمياً ملهم لصياغة التجربة السعودية من حيث النمو والتوسع في البرامج لا من حيث آليات العمل والتمويل. حيث نجد أن برامج الكراسي البحثية السعودية تختلف عن التجربة الكندية من منطلق الرعاية والتمويل والمركزية. فبينما كانت التجربة الكندية ذات طبيعة موجهة (مركزية) هدفت إلى التوسع في الكراسي البحثية وصولاً إلى حوالي 2000 كرسي بحثي من خلال مشروع قومي موحد (Canadian Research Chairs) [27] فإن البرامج في الجامعات السعودية اعتمدت بشكل كبير على مبادة الجامعة من حيث إنشاء الكراسي والحصول على تمويل لها، ذلك الاختلاف يجعلنا نقول بأنه على الرغم من التشابه من حيث التوسع إلا أن أجزاء من طرق العمل في البرامج السعودية كالرعاية والتمويل يجعلها أقرب لتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التجارب في أوربا عن التجربة الكندية. يوضح ملحق رقم (1) أهم ملامح برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية كما تصف نفسها.

من حيث استراتيجيات مشاريع برامج الكراسي البحثية كان هناك ثلاثة أبعاد المجتمع، الجامعة والبحث العلمي. يتضح بعد المشاركة مع المجتمع من استقراء محددات عمل برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية. يوضح ملحق رقم (1) أن مبدأ الشراكة مع المجتمع يعتبر منطلق إستراتيجي لهذه البرامج، حيث أكدت دائماً الجامعات على هذا التوجه. ذهب البعض أكثر لتأكيد بأن الحصول على التمويل كنتيجة لهذه المشاريع المشتركة مع المجتمع لم يعد الهدف من وراء مبادرة الجامعة في برامج الكراسي البحثية بل أنها وسيلة للشراكة مع

فعالـــيات المجتمع وتحقيق تكامل فعلي مع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني (العثمان، 1430 هـــ) [1].

على الرغم من ذلك فإن تفعيل هذه الشراكة مع المجتمع أخذت صور في معظمها تفاعل داخلـــي داخـــل الجامعـــات ولم يتبين من الممارسات مشاركة الممولين المحتملين في صياغة أساســـيات هذه الشراكة كأهداف وأولويات البرامج والسياسات العامة المتعلقة بالتنفيذ أو معايير الأداء ومقاييـــس النـــتائج. بعبارة أخرى، قدمت الجامعات، إلى حدا، كبير مشاريعها للكراسي البحثـــية كمنـــتج مصاغ داخلياً في صورة رؤية ورسالة ومجموعة من الأهداف ربطت ببعض الـــتوجهات العامة مثل السياسة الوطنية للعلوم والتقنية أكثر من إخراجها وفق تفاعل كافي مع المجتمع. قد يرجع ذلك إلى طبيعة التعليم العالي في المملكة الذي يعتبر تعليم حكومي من حيث الإدارة والتمويل (World Bank, 2008) [3].

يبرهن على ذلك نقطة البداية في هذه البرامج حيث كانت البداية من الأقسام والمختصين داخـــل أروقة الجامعة لصياغة أولويات المواضيع وأهدافها لبرامج الكراسي البحثية حيث مثلت جهـــود الأقـــسام أو المختصين داخل أروقة الجامعة بناءً على إطلاعهم على مستجدات العلوم وقراءة التوجه العام بخصوص بعض القضايا العامة أساساً لبناء مقترح لموضوع كرسي بحثي. تـــبع تلـــك المرحلة مرحلة البحث عن ممول أو جهة تتبنى تمويل المواضيع والمشاريع البحثية والتدريبـــية المـــندرجة تحـــت موضـــع ذلك البحث. صنفت عدد من الجامعات مجموعة من المقترحات لبرامج كراسي بحثية ككراسي بحثية في انتظار ممولين أو جهة تمويل معينة. لعبت العلاقات الاجتماعية والتواصل مع الميسورين أو حتى القيادات في القطاع الخاص دور بعد ذلك فـــي الـــنجاح للحـــصول علـــى ممول لمقترح الكرسي البحثي. يعكس هذا بدوره تبني أسلوب اســـتنباطي (Deductive Reasoning) للمواضيع التي ينبغي التطرق لها كأولويات لاعتماده بـــشكل كبير على صياغة اهتمامات البحث وفق ما تفرزه الحقول الأكاديمية والسياسات العامة على خلاف الأسلوب البديل المعروف بالأسلوب الاستقرائي (Inductive Reasoning) الذي يعتمد على استطلاع الحقل الميداني وتحديد أولويات الاهتمامات من خلال الخبرة والتفاعل مع الممارسين في الميدان.

يبين ملحق رقم (1) أن الأبعاد الأخرى البحث العلمي والجامعة أيضاً ظهرا بشكل دائم فـــي اســـتراتيجيات الجامعـــات بخصوص مشاريع برامج الكراسي البحثية سواء في الرؤية أو رســـالة هـــذه البـــرامج. الملاحظة التي ينبغي الإشارة إليها في هذا المجال أن الجامعات كانت

طموحة بشكل كبير في مساهمتها في ميدان البحث العلمي حيث لم يكن هناك تحديد بشكل كافي لمـــيدان الـــبحث العلمي المخطط المساهمة فيه لما لذلك من أهمية في استغلال الموارد القومية بشكل ملائم.

يوضح ملحق رقم (1) أن تلك الأبعاد الثلاثة ربطت بشكل أو بأخرى بأهداف مشاريع بـــرامج الكراسي البحثية. تنطبق الملاحظات المذكرة أعلاه على أهداف تلك البرامج سواء من حيث صياغتها داخليا أو عموميتها ابتعادها في بعض الأحيان عن الواقع الميداني.

ربطـــت معظـــم أهداف مشاريع برامج الكراسي البحثية بأهداف السياسة الوطنية للعلوم والتقنية كدليل على الرغبة في تحقيق الشراكة مع المجتمع. كانت طموحات تحقيق التنافسية في منجـــزات برامج الكراسي البحثية من خلال تحقيق الجامعة مستوى مرموق أكاديمياً مثل زيادة عـــدد الـــبحوث المنـــشورة أو بـــراءة الاختراع أو تحقيق مستويات متقدمة في التقييم الدولي للجامعـــات وأفترض ارتباط ذلك برقي المجتمع تبعاً لنفس المستوى ربط بشكل جدلي قد لا يهم القطـــاع الخاص الذي يتطلع إلى نتائج فورية قصيرة المدى للبرامج التي سوف يقوم بتمويلها. يـــضاف لذلك عدم تطرق برامج الكراسي البحثية لتحديد بعض الأمور المهمة للقطاع الخاص كأهـــداف لمـــشاريعها مثل التعارض في المصالح أو السرية وتوظيف النتائج والحقوق التي قد تكـــون عامل مؤثر في تعزيز مساهمة القطاع الخاص لهذه المشاريع من خلال بيع أو نقل تلك المشاريع إلى القطاع التجاري والصناعي.

كمـــا يتضح من الملحق رقم (1) أن الخطوط العريضة لبعض برامج الكراسي البحثية فـــي الجامعـــات سعت إلى تحقيق نوع من الرقابة أخذت في معظمها رقابة مالية وفق الأنظمة الحكومـــية أو رقابة على الإنتاجية من ناحية فنية مثل عدد الأبحاث المنشورة وبراءة الاختراع المسجلة أو الأنشطة من دورات وغيرها عقدت بواسطـــــة الكرســـــي البحثي، كما أن بعض البرامج حاولت توظيف مفاهيم بطاقات لقيـــاس الأداء (Balance Scored Card).

علـــى الـــرغم مـــن ما تحققه هذه الإجراءات من نوع من الرقابة إلا أن أغلب برامج الكراســـي لم تتناول أسلوب كيفية تحميل أنشطة الكراسي البحثية بالنفقات المخصصة أو آليات المـــتابعة والمـــسائلة والمـــراقبة لمـــصاريف أنشطة الكراسي البحثية وترك الأمر للإجراءات الحكومـــية. علـــى ســـبيل المثال تحمل الممارسات المطبقة في برامج الكراسي البحثية النفقات المباشـــرة فقط على الكراسي البحثية بمعنى إغفال التكاليف الأخرى غير المباشرة مثل رواتب

وجور العاملين في تلك الكراسي الأمر الذي قد لا يعطي صورة حقيقة تمكن الممول من تقدير التكاليف الحقيقية للأنشطة البحثية الأمر الذي قد يؤدي إلى تضليل كثيراً من القرارات لاعتمادها على معلومات غير دقيقة أو عدم القدرة على تحديد النفقات المرتبطة فعلاً بأنشطة تحقق إضافة لعمل تلك البرامج من أنشطة أخرى لا تحقق الإضافة الضرورية.

أخيراً يتضح من الملحق رقم (1) أن الخطوط العريضة المتعلقة بحقوق الممولين لبرامج الكراسي البحثية في الجامعات أكدت على مزايا الممول التي تتشابه بشكل كبير بين جميع البرامج فهي مزايا لا تتجاوز تكريم معنوي واستشعار للمسئولية الاجتماعية لا حقيقة شراكة في المنتج . يؤكد ذلك عدم وجود أساس للمشاركة بين الجامعات وبين المجتمع بخصوص تحديد مقاييس ومعايير النجاح بل صيغة تلك المعايير داخلياً في صورة تعكس مدى نجاح المسئولين في الكرسي البحثي في تحقيق تطلع الجامعة من رقي في سلم التقييم بتسجيل عدد من البحوث والدراسات واستقطاب عدد من الأساتذة في المجال البحثي.

يرتبط بذلك عدم توضيح معظم برامج الكراسي البحثية كيفية التعامل مع بعض المشاكل البحثية التي قد تكون مهمة في الحفاظ على ثقة المجتمع وتحقيق درجة عالية من الجودة في مخرجات الكراسي البحثية مثل السياسة المتبعة للتعامل مع احتمال تعارض المصالح سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى الأفراد المباشرين لأعمال الكرسي البحثي لتأثير ذلك على مصداقية نتائج الكراسي العلمية ومن ثم ثقة المجتمع بها أو توظيفها.

3/4 المجتمع كما يراها – ازمة ثقة:

أفرز غياب بعض ممارسات الحوكمة والمسائلة الملائمة – أو على الأقل إشهارها للمجتمع – في ممارسات أغلب برامج الكراسي البحثية بعض وجهات النظر السلبية من بعض أفراد المجتمع عن هذه المشاريع. لا يعني هذا أن النظرة السلبية لبرامج الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية هي السائدة بقدر ما يعني أهمية أخذ تلك المخاوف التي عبر عنها البعض في الحسبان لما لها من أهمية في تعزيز ثقة المجتمع الذي قد يتطلب وضع آليات مناسبة لتقليلها بما يساعد على استمرار الشراكة المجتمعية بين الجامعات وبين المجتمع المدني.

يمكن تصنيف تلك المخاوف في مجموعات ثلاث: تناولت المجموعة الأولى مخاوف تتعلق بقدرتها على تحقيق التنافسية والأهداف المرجوة بسبب سوء توزيع لها أو عدم توفر آلية

للتخـــصيص، بـــين ما تناولت المجموعة الثانية مخاوف تتعلق بعدم توفر آليات للرقابة المالية وثالثة ركزت على أمور تتعلق بقياس النتائج.

فمن حيث القدرة على تحقيق التنافسية فإن معظم الانتقادات وجهة للتنافس المحموم بين الجامعـــات في استقطاب الكراسي لمجرد الاستقطاب فقط بدون ترشيد وإعادة النظر من وزارة التعليم العالي يتحقق من خلالها أهداف وأغراض هذه المشاريع. ذكر العمري(1430هـــ)[27]:

"كانـــت ...كـــط.. هي الوحيدة في الساحة – آنذاك – التي لديها كراس للبحث العلمي، وطالبت أن تحذو الجامعات الأخرى حذوها والآن تعج العديد من الجامعات في المملكة بكراسي علمية، حتى أصبحت ظاهرة، ومع هذه الظاهرة التي كنا ندعو لتطبيقها في وقت مضى، نطالب الآن بترشـــيدها ... حتـــى تحقـــق هذه الكراسي البحثية أهدافها، والغرض منها، وليس لمجرد التنافس المحموم بين الجامعات في استقطاب الكراسي لمجرد الاستقطاب فقط".

من الملاحظات التي ساقها المتابعين أمور تختص بصعوبة تحقيقها لأهدافها بسبب سوء في التوزيع وعدم وجود رؤية مناسبة لتوزيع الكراسي أو التعاقد عليها الأمر الذي دعى الكاتب إلى اقتراح أن تتوالى وزارة التعليم العالي مهمة إعادة النظر في برامج الكراسي البحثية وتتولى عملـــية توزيعها بين الجامعات مراعية قدرات وإمكانيات كل جامعة والمنطقة الجغرافية. حيث ذكر العمري (1430هـــ) [27] في موقع أخر:

"فلعلـــي أســـوق بعـــض الملحـــوظات المهمـــة في موضوع الكراسي البحثية، ومنها:
*غلبة الكراسي البحثية النظرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية على كراسي البحث العلمي الخاصة بالنواحي العلمية والصناعية والطبية، *تبني جامعات غير متخصصة لكراسي بحـــوث علمـــية، في حين وجود جامعات أكثر تأهيلاً لتبنيها، وأجدر منها في فنها وتخصصها ولـــديها من مقومات نجاح الكرسي من الرصيد العلمي، والموارد البشرية في هذا التخصص ما يفوق ما تكرار بعض الكراسي في أكثر من جامعة".

يرتبط عدد كبير من مخاوف المجتمع بآليات التنفيذ خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية كالـــتجاوزات فـــي الأمـــور المالية أو احتمال وجود تعارض في المصالح سواء تخص الأفراد المـــرتبطين بهذه الكراسي البحثية أو تلك المرتبطة بالجامعة نفسها. على سبيل المثال ركز عدد مـــن المهتمين على أهمية مثل هذه المشاريع على مستوى توليد المعرفة وخدمة المجتمع ولكن بيـــنوا عدد من المخاوف تدور حول آليات التنفيذ وإمكانية استغلال هذه المشاريع لمنافع خاصة

سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى الأفراد المرتبطين بها. أشار العنقري [28](2010) إلـــى فائـــدة فكـــرة الكراسي البحثية لتغطية النقص الحاصل في الدعم الحكومي المادي للأبحاث العلمـــية المتميـــزة ودور ذلك في تقدم المجتمعات ورقيها، وما سوف تحققه من تربط مؤسسات المجـــتمع المدنـــي مـــع الجامعات وتحقيق نوع من الشراكة بين الطرفين إلا أنه أورد التخوف التالي:

"....لكـــن تلـــك الكراسي البحثية قد تكون وسيلة من وسائل ابتزاز المجتمع عندما يكون القائمون عليها« أوصياء»يصرفون من ميزانياتها في شراء أجهزة ومعدات لا تخدم الأبحاث نفسها وإنما قد تخدم أموراً ليس لها علاقة مباشرة بالأبحاث، أو قد تخدم مصالح شخصية« ضيقة » عن طريق المبالغة في رفع أسعار الأجهزة المطلوبة في تلك الأبحاث، أو إسناد الأبحاث بأرقام فلكية ثم إعطاؤها بالباطن لباحثين آخرين سعوديين أو أجانب بربع التكلفة أو أقل!! ...".

يتـــضح الـــتخوف من التعارض في المصالح في مواقع أخرى مثلاً ذكر أحد المطلعين: "قاعـــدة الـــصديق المناســـب في المكان المناسب... الكراسي العلمية أو لعبة الكراسي لم تسلم الكراســـي العلمـــية التي بذل واضعوها الملايين من عبث المحسوبية فوفقا لمبدأ خيركم من نفع واســـتنفع تـــدار هذه الكراسي بغض النظر عن الكفاءة والتخصص والإنتاجية لنفس المجموعة ونفس الأسماء تقريبا إلا ما رحم الله فالعوائد المالية مجزية جدا ويسيل لها اللعاب والدعوة كما يقولون بريرة".

وذكر العنقري (1430هـــ) [28] في موقع أخر: قيل لي إن البعض من الداعمين لتلك الكراســـي البحثية توقفوا عن الدعم، والبعض الآخر في طريقه للتوقف إذا لم تكن هناك محاسبة وشـــفافية على أموالهم التي يتبرعون بها، وأنها تصرف بالفعل بالطرق السليمة المتعارف عليها بحثـــياً، وهذا من وجهة نظري حق من حقوقهم، فليس من المنطق أن يتبرعوا لدعم تلك الكراسي ويأتـــي مـــن يـــصرفها في غير أوجهها. رجال أعمال ومؤسسات وشركات محلية وأجنبية تريد المشاركة في دعم تلك الكراسي البحثية ولكنها تشترط أن يقدم لها برنامج وخطة عمل واضحة لا غبار عليها في كيفية الصرف المبرمج عليها بالساعة واليوم والأسبوع والشهر والسنة ولكن تقابل بالبعض من الأوصياء على تلك الكراسي بالرفض واعتبار ذلك تدخلًا في عملهم ؟ !!فالبعض من الأوصـــياء على تلك الكراسي البحثية يقولون« على المتبرعين فقط إيداع الأموال في الحسابات البنكـــية والباقي علينا » وبالتالي يحجم العديد من رجال الأعمال والمؤسسات والشركات المحلية والأجنبـــية التبرع والدعم لتلك الكراسي وبذلك تخسر تلك الكراسي الدعم المادي المطلوب لدعم

الأبحـــاث المهمـــة والمفيدة التي تخدم المجتمع بسبب وصي أ وعدة أوصياء على تلك الكراسي البحثية لا هم لهم إلا تحقيق اكبر مكاسب شخصية من تلك الكراسي."

عـــرض بعد ذلك العنقري تصور لأهمية وجود ضوابط وآليات تتجاوب وطبيعة النفقة وحقـــوق الممـــول في المراقبة لآن المشاركة في الرقابة يعتبر وأحد من الأهداف القبلية للنفقة. المتبـــرع قـــد يقـــدم التبرع بغرض الحصول على مزايا معينة أو حتى من منطلق الاستشعار بالمـــسئولية الاجتماعـــية ولكن ينبغي أن يفهم طبيعة النفس البشرية أنه تود أن تتأكد بأن المبلغ المتبرع به قد ذهب وفق الغرض من التبرع لأن التحقق من ذلك يعتبر وأحد من الأهداف التي ينبغـــي تحقـــيها حتى في مجال أعمال الخير والتبرعات والهبات بل قد يكون الأسلوب والأمر الـــسريع الـــذي قد يشجع المتبرعين الآخرين على الإقدام خاصة وأن تكلفة عدم الإفصاح تعني الاعتقاد الخاطئ بخصوص الشيء الذي لم يتم الإفصاح عنه. ذكر العنقري (1430هـــ)[28]:

"... غـــياب الرقابة والمتابعة الإدارية والمالية من قبل المسؤولين عن جامعاتنا هو أحد أعمدة الفساد الإداري الذي يقود بالطبع إلى فساد مالي.....وبالتالي فإن« ديوان المراقبة العامة» و"هيئة الرقابة والتحقيق "عليها مراقبة تلك الأموال وتلك الميزانيات لتلك الكراسي البحثية، إضافة إلى أن مدراء الجامعات عليهم مسؤولية تشكيل مجالس إدارات للكراسي البحثية تقوم بإجازة تلك الأبحاث والأمور المالية المصاحبة لها ويكون من بين أعضاء تلك المجالس المتبرعون أنفسهم أو من ينوب عنهم لكي يعرفوا أن تبرعاتهم للكراسي البحثية تصرف في مكانها الصحيح."

أمور أخرى تعلقت بأهمية توفير البيئة المناسبة لممارسة هذه البرامج أعمالها فعلى سبيل المثال ذكر أحد المشرفين على أحدى برامج الكراسي البحثية أن من أهم المشاكل التي وجهتهم تمثلت في إيجاد مقر للبرنامج حيث قال: "وقد واجهنا بعض الصعوبات في توفير مقر للكرسي، أضف إلى ذلك بعض المعوقات الإدارية التي ربما تؤخر أو تعطل تنفيذ البرامج المعدة، وكذلك بعـــض الإجراءات المتعلقة بالأمور المالية التي تستغرق أشهراً ليتم صرفها أو تسويتها، ونحن نعلـــم أن إدارة الجامعة حريصة كل الحرص على التنظيم وضبط الأمور ونحن معهم على ذلك ومؤيدين له، راغبين منهم إيجاد آلية سريعة لتسيير الأعمال وذلك بالتشاور مع مشرفي الكراسي البحثية لأخذ الرأي والرأي الآخر" .

كمـــا يتبين من ملاحظات المهتمين فإنها تعكس مخاوف ناتجة عن جوانب مرتبطة بثقة المجـــتمع بهذه البرامج من حيث الاستراتيجيات أو التنفيذ أو النتائج وتعود في معظمها إلى عدم اكتمال آليات المسائلة والحوكمة للأنشطة البحثية لبرامج الكراسي البحثية.

الفصل الرابع: برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية وضوابط ومتطلبات الحوكمة

يتناول هذا الجزء تقييم لتجربة برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية ولكن في الـــبداية ســـوف يتم عرض إطار الشراكة المجتمعية لأنشطة البحث العلمي وفق مفاهيم ضبط وحوكمة العلاقات بين الأطراف أصحاب المصالح المرتبطة بهذه الأنشطة البحثية.

4/1 إطار الشراكة المجتمعية لأنشطة البحث العلمي

انتـــشرت مفاهـــيم الحـــوكمة فـــي الأنشطة التجارية والاقتصادية وزاد معها القوانين والتـــشريعات التـــي ســـعت إلى تحقيق أفضل ممارسات الحوكمة بما يخدم مصالح الأطراف المخـــتلفة بـــتلك الأنشطة التجارية والاقتصادية. في الآونة الأخيرة كان هناك مطالبات بتطبيق ممارسات حوكمة مماثلة وملائمة للأنشطة الجامعية المختلفة نظراً لاختلاف ظروف الجامعات عـــن الـــسابق (Association of American Universities (AAU), 2001 [8]and University of Oxford, 2006[9]).

يؤيد تلك المطالبات تصوير أنشطة البحث العلمي كمكون اجتماعي ينبغي أن تتكاتف من خلالهـــا جهـــود فئات المجتمع المختلفة من جهات بحثية وباحثين وجهات تمويلية وغيرهم من أصـــحاب المـــصالح في المجتمع وبيئة تستوعب مخرجات هذه الأنشطة البحثية لتحقيق الفوائد المرجوة من بناء مجتمع معرفي من تحقيق لنمو والرفاهية للمجتمع .

فهـــي كمنـــتج اجتماعـــي ترتبط بالعنصر البشري واختياراته وقراراته سواء من حيث الـــتمويل، والمواضـــيع البحثية، والمناهج والأساليب البحثية، وطرق التحليل أو كيفية استخدام وتوظيف الأموال في الأنشطة البحثية أو من حيث استخدام النتائج ومشاركة المجتمع بها. وهي كمنـــتج اجتماعـــي تتأثـــر بكثير من العوامل البيئية والاجتماعية كتطور المجتمع وقدرته على اســـتيعاب النتائج وحالات الحرب والسلم وأحقية المجتمع بتلك المعلومة كسلعة عامة Arrow, (1962)[12].تمـــثل أيـــضا كمنـــتج اجتماعي وجه من أوجه صرف الموارد العامة لتحقيـــق

الــرفاهية للمجــتمع وتأثير ذلك على أوجه الصرف الأخرى أو حقوق الأجيال القادمة من هذه النفقات. يصور نموذج رقم (2) تفاعل الأنشطة البحثية في المجتمع.

نموذج (2) تفاعل بين الأنشطة البحثية والمجتمع

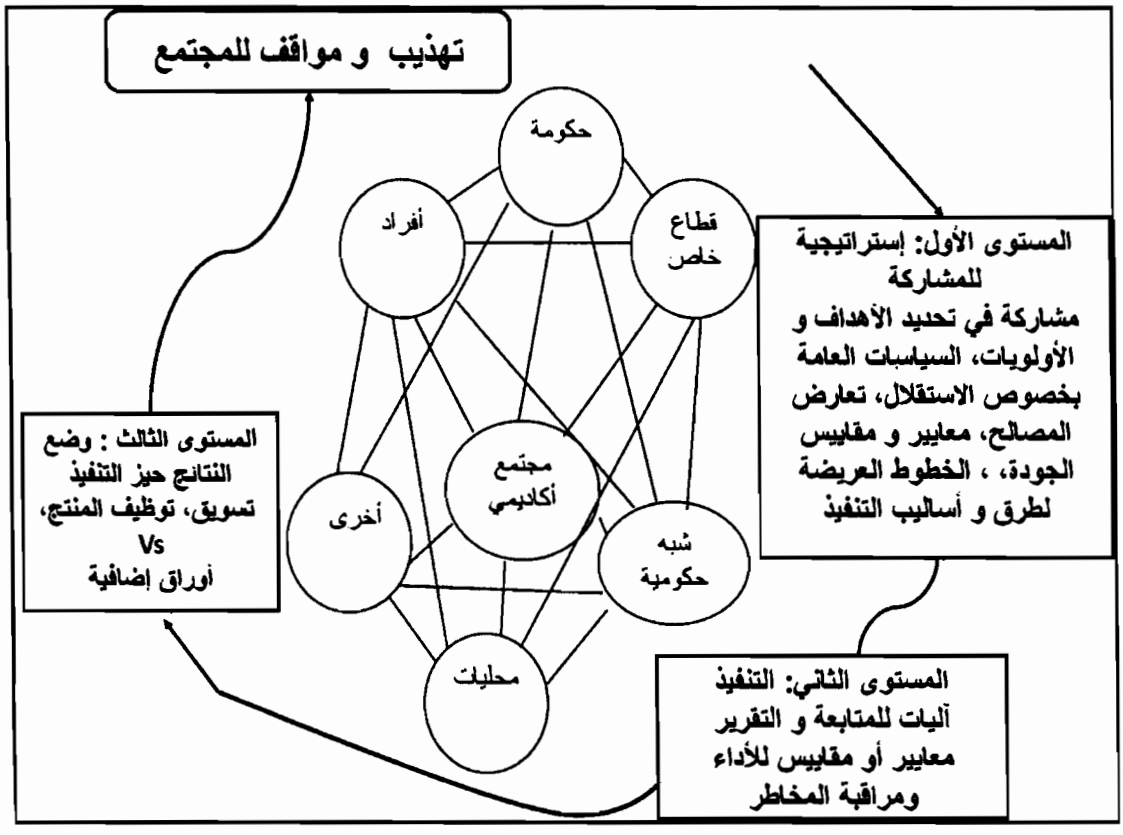

وفــق هــذا المفهــوم، يرتبط بالأنشطة البحثية أطراف مختلفة قد تكون متعارضة في المصالح في بعض الأحيان حتى وأن لم تكن معلنة ولكن ذو تأثير كبير على ثقة ودعم المجتمع (Association of American Universities (AAU), 2001)[8]، الأمــر الذي يستلزم وجــود آلــيات وتشريعات وتنظيمات تضبط علاقات هذه الأطراف المختلفة لتحفيز واستمرار أنــشطة الــبحث العلمي في أداء دورها في توليد المعرفة وتعظيم فائدة المجتمع مقابل استنفاذ المــوارد العامــة مثل ضوابط تعزز من الاستقلال والموضوعية والحيادية عند تنفيذ خطوات الــبحث، أو وســائل وإجراءات لتحفيز الجهات المختلفة في تمويل الأنشطة البحثية، أو مفاهيم وأدوات للمسائلة لتحقيق الاستفادة المثلى من المخصصات والجهود البحثية، أو تبني مفاهيم مثل المحاســبة والمــسائلة الاجتماعية تحت إطار عام يعزز من الشراكة الحقيقة المجتمعية لأنشطة الــبحث العلمــي بطريقة ملائمة لتحقيق التوازن في خدمة مصالح الأطراف المختلفة المرتبطة

بالأنـــشطة البحثـــية وفق إطار عام يأخذ في الاعتبار طبيعة الأنشطة البحثية كأنشطة ابتكارية إبداعية غير روتينية مع الحفاظ على مصالح الأطراف المختلفة.

4/2 الشراكة المجتمعية ومتطلبات الحوكمة

أثـــرت وثيقة الآراء لخادم الحرمين الشريفين حول تطوير التعليم العالي ووثيقة السياسة الوطنـــية للعلـــوم والتقنية والتعديلات على نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه على انتـــشار برامج الكراسي البحثية بين الجامعات السعودية في السنوات القليلة الماضية من حوالي 50 كرســـي بحثـــي فـــي نهاية 2007م إلى حوالي 224 كرسي حتى نهاية 2010م. عرضت الجامعات السعودية مشاريع الكراسي البحثية كإطار للشراكة المجتمعية بين الجامعات والمجتمع المدني بهدف تحقيق النمو والتقدم والرفاهية للمجتمع ككل.

أظهر استعراض تجارب بعض الجامعات السعودية أمثلة جيدة ومحاولات جادة لتطوير آلـــيات للعلاقـــة مع المجتمع المدني بما يساعد على تحقيق قاعدة كافية لاستمرار واستدامة هذه العلاقـــة. علـــى الرغم من ذلك أنتقد بعض أفراد المجتمع تلك الممارسات وأبدى وجهات نظر سلبية أو مخاوف اجتماعية من قدرة هذه المشاريع على تحقيق أهدافها. يرجع ذلك إلى أمور من أهمها:

أولاً: إن تفعـــيل هـــذه الـــشراكة مـــع المجتمع أخذت صور في معظمها تفاعل داخلي داخل الجامعـــات فـــي صـــياغة الخطـــوط العريضة لهذه الشراكة وكانت مشاركة الممولين المحتملين والأطراف الأخرى أصحاب المصالح، أو المجتمع بصورة أعم، في صياغة أساســـيات هذه الشراكة من تحديد أولويات أهداف البرامج أو السياسات العامة المتعلقة بالتنفـــيذ أو معاييـــر الأداء ومقاييس النتائج والأمور المتعلقة بالرقابة والمسائلة محدودة جـــداً. يبرهن على ذلك تتبع ممارسات أغلب الجامعات حيث قدمت مشاريعها للكراسي البحثـــية كمنـــتج مصاغ داخلياً في صورة رؤية ورسالة ومجموعة من الأهداف ربطت ببعض التوجهات العامة مثل السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ووظفت مجموعة من آليات الـــرقابة وتسلسل للتقارير ومعايير لقياس مخرجات هذه المشاريع وفق تفاعل داخلي لم يتعاطى ،في أغلب الأحوال، بشكل كافي مع المجتمع.

ثانياً: اعتمدت أغلب الجامعات في صياغة أولويات المواضيع وأهداف برامجها على الأسلوب الاســـتنباطي (Deductive Reasoning) للمواضيع التي ينبغي التطرق لها كأولويات مـــن خـــلال اقتـــراحات وجهـــود الأقسام أو المختصين داخل أروقة الجامعة بناءً على إطلاعهم على مستجدات العلوم وقراءة التوجه العام بخصوص بعض القضايا والسياسات

العامة لبناء مقترح لموضوع كرسي بحثي على حساب الأسلـــــوب الاستقرائـــــي (Inductive Reasoning) الذي يعتمد على الاستطلاع للحقل الميداني وتحديد أولويات الاهتمامات من خلال الخبرة والتفاعل مع الممارسين في الميدان. نتج عن ذلك الانفراد فـــي تحديـــد موضـــوع الـــبحث صعوبات في البحث عن ممول أو جهة تتبنى تمويل المواضيع والمشاريع البحثية والتدريبية المندرجة تحت ذلك المجال لذا أعتمد في الغالب على آليات اجتماعية أو من منطلق المسئولية الاجتماعية أكثر من رغبة الممول الأكيدة فـــي مجال معين في أستجدى التمويل مثل العلاقات الاجتماعية أو القدرة على التواصل مـــع أصحاب القرار في القطاع الخاص أو التميز النوعي للمؤسسة البحثية أو معتقدات اجتماعـــية تتعلق بالمسئولية الاجتماعية أو الأبعاد الدينية في تسويق هذا المنتج الداخلي رافق محاولات الإقناع حزمة من المزايا المعنوية تقديراً للمتبرع.

ثالثاً: ربطة مقاييس التنافسية ومعايير النجاح بشكل جدلي اجتماعي لا وفق أسس تكلفة وعائد تهم قطاع خاص يتطلع إلى نتائج فورية قصيرة المدى للبرامج التي سوف يقوم بتمويلها. انطلقـــت معظـــم صياغات الطموحات والنجاحات لمشاريع برامج الكراسي البحثية من مـــنظور أكاديمي مثل زيادة عدد البحوث المنشورة أو تحقيق مستويات متقدمة أكاديميا مع إغفال لعوامل تهم المستثمر في الأنشطة البحثية مثل الوقتية والسرية وحقيقة التكلفة حـــيث أكـــدت جميع البرامج على مزايا الممول في رسمها للخطوط العريضة للبرنامج وكـــان العامـــل المشترك بينها يتمثل في عجزها عن توفير ضمانات كافية للممول من حـــيث المنتج والسرية وغيرها لعقد شراكة حقيقية مع المجتمع المدني تتجاوز منطلقات استشعار للمسئولية الاجتماعية.

رابعاً: تضمنت الخطوط العريضة لبعض برامج الكراسي البحثية في الجامعات تحقيق نوع من الرقابة أخذت في معظمها رقابة مالية وفق الأنظمة الحكومية أو رقابة على الإنتاجية من ناحية فنية مثل عدد الأبحاث المنشورة وبراءة الاختراع المسجلة أو الأنشطة من دورات وغيـــرها عقدت بواسطة الكرسي البحثي. في المقابل لم تتناول معظم منشورات برامج الكراسي البحثية أسلوب كيفية تحميل أنشطة الكراسي البحثية بالنفقات المخصصة الأمر الـــذي لا يعطي صورة حقيقة تمكن الممول من تقدير التكاليف الفعلية للأنشطة البحثية لاتخـــاذ القرارات الملائمة المتعلقة بقيمة التمويل ومتابعة عمليات الصرف أو الاستثمار في المعرفة أو استيرادها.

أخيـــراً: لـــم توضح معظم الخطوط العريضة لبرامج الكراسي البحثية كيفية التعامل مع بعـــض المـــشاكل البحثية المهمة للحفاظ على ثقة المجتمع وتحقيق درجة عالية من الجودة في

مخرجات الكراسي البحثية مثل السياسة المتبعة للتعامل مع احتمال تعارض المصالح سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى الأفراد المباشرين لأعمال الكرسي البحثي أو السياسة المتبعة لتحقيق درجة كافية من الاستقلالية. التي قد ينتج عنها فقدان ثقة المجتمع بالعمل البحثي يزداد ذلك أهمية مع الاعتماد على القطاع الخاص في تمويل الأنشطة البحثية (Association of American Universities (AAU), 2001)[8].

تعكس هذه العوامل عدم اكتمال آليات المسائلة والحوكمة للأنشطة البحثية لبرامج الكراسي البحثية فلا يوجد جهاز أو لجنة تتمتع بالاستقلالية لمباشرة عملية ضبط حقوق الأطراف المختلفة أصحاب المصالح في الأنشطة البحثية ذلك على الرغم من وجود لجان وآليات وتقارير مثل التحكيم الأكاديمي لإنتاجية الكرسي وغيرها ولكن الأمر يتطلب عمل إضافي يتناول جوانب وخطوط عامة أخرى.

ينبغي التأكيد على أن مفهوم الشراكة المجتمعية يتعدى وجود تأكيدات على هذه الشراكة بل يتضمن أبعاد تعكس هذه الشراكة المجتمعية في شكل اتفاقيات، قد تكون ضمنية، على حقوق وواجبات كل طرف مرتبط بهذه الشراكة بل تتعدى الأطراف الرئيسين في عقد الشراكة إلى أطراف أخرى ذات مصالح بهذه الأنشطة. وينبغي أن تحكم هذه العلاقة أسس وآليات وإجراءات تخدم جميع تلك الأطراف بشكل متوازن وفق إطار يأخذ وبشكل كافي أبعاد المنهجية الاقتصادية في الدولة من حيث دور الحكومة والقطاع الخاص في التركيبة الاقتصادية ككل وتأثيرهما على شئون المجتمع.

الفصل الخامس: ملخص البحث والتوصيات

هدفت هذه الورقة إلى استقراء تجربة مشاريع الكراسي البحثية في الجامعات السعودية وفق مفاهيم وآليات الشراكة المجتمعية بهدف توصيف أهم الصعوبات التي قد تعيق هذه المشاريع في الوصول إلى مستويات ملائمة من شراكة مجتمعية دائمة وقادرة على خدمة الأطراف المختلفة المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمخرجاتها.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لمضمون اللوائح والإجراءات والتقارير المنشورة عن هذه التجارب من قبل الجامعات المختلفة كما تم استقصاء وتتبع وجهات نظر وتقارير أطراف أخرى عن هذه البرامج من مصادر مختلفة مثل التقارير الحكومية والمقالات الصحفية وغيرها.

أظهـــرت الدراسة أنه على الرغم من أن معظم برامج الكراسي البحثية أكدت على مبدأ الشراكة مع فعاليات المجتمع لتحقيق تكامل فعلي مع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني كمنطلق لهـــذه المـــشاريع إلا أن هـــناك مجمـــوعة من المحددات تعكس عدم اكتمال هذه الشراكة إلى المـــستويات التي يتحقق من خلالها الغرض الرئيس منها في خدمة الأطراف المختلفة المرتبطة بهـــذه المـــشاريع. ترجع معظم تلك المحددات أو المقيدات إلى جوانب تتعلق بالمدخل المنهجي لبناء التجربة السعودية وضعف الضوابط التطبيقية الحاكمة لهذه التجارب وآليات التفاهم حولها مـــع المجـــتمع الذي أدى بدوره إلى مجموعة من المخاوف الاجتماعية قد تؤدي إلى أثار سلبية على استمرارية وكفاءة هذه البرامج.

تعكـــس مخـــاوف المجـــتمع جـــوانب مـــرتبطة بثقة المجتمع بهذه المشاريع من حيث الاستراتيجيات أو التنفيذ أو النتائج وترجع في معظمها إلى عدم اكتمال آليات المسائلة والحوكمة للأنـــشطة البحثـــية لبرامج الكراسي البحثية ورغبة المهتمين في تبني آليات ووسائل تعزز ثقة المجـــتمع تـــتعدى المفاهيم الحكومية لأهمية ذلك في استمرار ونجاح هذه البرامج للوصول إلى غاياتها[8] (Association of American Universities (AAU), 2001) .

تعزيـــز ثقة المجتمع بهذه البرامج البحثية يتطلب عمل إضافي يتناول جوانب وخطوط عامة أخرى تتعدى الإطار الحكومي مثل أبعاد مشاركة الأطراف الأخرى والتفاهم معها ومسائل مـــثل التعارض في المصالح، الاستقلال، الرقابة ومعايير الجودة. يقودنا هذا إلى مجموعة من التوصيات تهدف بشكل أساس إلى ردم فجوة الثقة.

أولا، أهمية تحديد إلى أي مدى ينبغي تفعيل الجوانب التطبيقية كأسلوب الترتيب والرقابة شبه المركـــزية المطبقة في التجربة الكندية أو تفعيل الطرق والوسائل المتبعة لترتيبات هذه المـــشاريع وآليات المتابعة والتنفيذ المطبقة في التجارب الأمريكية بسبب نوعية الرعاية والـــتمويل. ينبغـــي أن ينبع ذلك من استدراك للأبعاد الحقيقية لاقتصاد المملكة كاقتصاد تلعـــب الحكـــومة دور كبيـــراً في توجيهه والتأثير المباشر على حياة الفرد مع ضعف مـــساهمات قطـــاع خاص يعتمد بشكل كبير على سياسة استيراد المعرفة وعلى لإنفاق الحكومـــي. يقود هذا إلى التفكير جدياً بمدى الحاجة لوجود جهة تنسيقية وتحديد طبيعة هذه الجهة قطاع خاص،أو مؤسسة خيرية أو جهة حكومية.

ثانياً: أهمـــية الـــتعاون بين الجامعات في تبادل التجارب والخبرات في إدارة برامج الكراسي البحثـــية حيث لا يوجد تجارب سيئة وأخر كاملة ولكن يمكن الوصول إلى الممارسات

والـــتجارب الأحـــسن خاصة وأن هناك جامعات لديها خيرات وتجارب متراكمة يمكن الاستفادة منها وتوفير التكاليف والجهد على الآخرين.

ثالثاً: صيانة ثقة المجتمع بهذه البرامج لما لذلك من أهمية في استمرار هذه البرامج في تحقيق أهـــدافها من خلال بناء سياسات تعزز من هذه الثقة وتتعامل مع الأمور ذات الحساسية مثل تعارض المصالح والاستقلالية.

رابعاً: تبين من هذه الدراسة الحاجة لمجموعة من الجهود البحثية التي ينبغي أن تتناول أمـــور مثل قياس المخاطر أو الصعوبات التي قد تواجه برامج الكراسي البحثية، أو تبحث في أنجـــع الوســـائل لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة من خلال آليات بحث تتواصل مع هذه الجهات مباشرة، أو تتبنى آليات بحث أخرى في دراسة تجارب الجامعات السعودية، كما يمكن أن تقوم دراسة أخرى بمقارنة التجارب في عدة دول مثلاً في الوطن العربي.

أخيراً، يجب التنبيه إلى مجموعة من المحددات التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند قراءة نتائج هذه الدراسة من أهمها:

1- مـــن حيث المواد البحثية المستخدمة، فقد أعتمد الباحث على المواد المنشورة عن ممارسات الجامعات في كراسي البحث بواسطة الجامعات الأمر الذي قد لا يعكس التطبيقات الفعلية في المـــيدان كما قد يكون هناك سياسات وإجراءات لم يتم بلورتها ومن ثم الإعلان عنها خاصة وأن التجـــربة لا تزال في تطوير مستمر، أو أن هناك جوانب لا يتم الإعلان عنها كسياسة داخلية للجامعة لتحقيق نوع من السرية،

2- مـــن حيث التحليل، فقد تم توظيف منهج تحليل المضمون الذي يتطلب تدخل من الباحث في تفـــسير المـــضمون للمـــواد المستخدمة عند التحليل وما قد يعتريه من انخفاض في درجة الاعتماد،

3- أخيـــراً، ينبغـــي التنبيه إلى أن الباحث أعتمد على إطار محدد يحكم الشراكة بين الأطراف المختلفة عند التعرض لممارسات الجامعات المختلفة. يمثل هذا الإطار النظري ما ينبغي أن تكون عليه آليات الضبط لتلك الشراكة وفق أدبيات موضوع البحث على الرغم من ذلك فإن هـــناك أراء تخالـــف بعـــض تطبيقات هذا الإطار لأمور تتعلق بطبيعة الأنشطة البحثية أو لأسباب بيئية.

قائمة المراجع:

1- العثمان عبد الله عبد الرحمن. "الشراكة المجتمعية في البحث العلمي من واقع تجربة جامعة الملك سعود: كراسي البحثية أنموذجاً ". جامعـــة الإمـــام، الريـــاض. (1430هـ): 65- 72.

2- منتدى الإصلاح العربي. " حوكمة الجامعات العربية وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر". مكتبة الإسكندرية. (2009): 1-162.

3- World Bank. "Global Trends in university governance". Education, Working paper series No. 9 . (2008):1-70

4- Steinmueller, Edward , W. " Science and innovation: rethinking the rationales for funding and governance"> Supporting Science and technology polices" European Commission

5- Directorate-General for Research, Brussels, (2002).

6- الزبير، فوزيه سبيت " العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال". جامعة الإمام، الرياض. (1430هـ): 283- 321

7- ياقـوت، محمـد مـسعد "الـبحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية!"، مجلة المعرفة، الرياض، العدد 136 – أغسطس (2006م).

8- [7] العيسى، عبدالعزيز عبدالله " الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا" الندوة الثالثة لأفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي. الرياض (2004): 1-13

9-]8[Associations of American Universities (AAU) "Report on individual and institutional financial conflict of interest: report and recommendations." task force on research accountability. Washington, D.C. (October, 2001): 1-22.

10- University of Oxford. " The center: university organization governance and competitiveness" London. (2002)

11- Martin B.,"The Changing Social Contract for Science and the Evolution of Knowledge Production" in "Science and Innovation: Rethinking the Rationales for Funding and Governance" ed. W. Edward Steinmueller (2002), Brussels: 1-393.

12- Arrows, K. J. (1962). Economic Welfare and the Allocation of Resources for Invention , Nelson, R. R. (1959). "The Simple Economics of Basic Scientific Research." Journal of Political Economy(June): 297-306.

13- Commission of European Communities," Delivering on the modernisation agenda for universities: education, research and innovation" Brussels, (2006): 1-16.

14- Commission of European Communities, "Impact of external project-Based Research Funding On Financial Management In Universities" Brussels, (2008): 1-72.

15- الجوهـري، أميمه "الصعوبات التي تواجه السيدات العاملات في البحث العلمي والمعوقات التي تحد من تصنيع وتسويق براءات الاختراع"، اقتصاديات المتكاملـــة (2007).

16- القحطاني، منصور عوض" الإنفاق على البحث العلمي الجامعي: الواقع والمأمول."، ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حول التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (2005).

17- ابـوطه، محمـد. "إحـصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي في العالم العربي" نشرة الـبحث العلمـي، برنامج البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة. فلسطين العدد الثاني، أيار 2008.

18- النعيمـي طـه، النعيمي نعمان " أليات تسويق نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع" مؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، الريـاض، (1999)، 8-28.

19- الخضير، أبراهيم " مخصصات البحث العلمي في الوطن العربي" ورشة عمل، الريـاض. (1419هـ)

20- الغرفة التجارية الصناعية "سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية" مركز البحوث والدراسات لرياض الإدارة العامة للبحوث والمعلومـات (2006): 253- 269

21- المرشد، عبدالله " البحث العلمي ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية " ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حول التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (2005).

22- الكثيـري، محمد " التعليم العالي " ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حول التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (2005).

23- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية " السياسة الوطنية للعلوم والتقنية" الموقع.

24- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية " لماذا الكراسي البحثي". الموقع.

25- وزارة التعلـيم العالـي " نظـام مجلـس التعليم العالي والجامعات ولوائحه" الطبعة الثالثة، الرياض (2007): 1-417

26- Canadian Research Chairs "2000 Research chairs". WWW. CanRsear .

27- العمري سلمان "الكراسي البحثية في جامعاتنا" صحيفة البلاد(1430/8/27هـ).

28- العنقـري سـلطان عـبد العزيـز "حمىّ الكراسي البحثية في الجامعات !!" صحيفة المدينة المنورة، (2010/8/13).

29- جامعة أم القرى " الكراسي البحثية"، الموقع.

الملاحق

ملحق رقم (1) أهم أبعاد برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية وفق المنشورات

أهم أبعاد الكراسي البحثية	استراتيجيات									ترويجية			تنفيذية			تقويمية		
	مفردات الرؤية			الرسالة			الأهداف			حقوق الممولين			دليل الجودة					
	بحثياً	الجامعة	المجتمع	بحثياً	الجامعة	المجتمع	بحثياً	الجامعة	المجتمع	بحثياً	الجامعة	المجتمع	بحثياً	الجامعة	المجتمع	بحثياً	الجامعة	المجتمع
المفردة	استكمال منظومة البحث العلمي	ارتقاء إلى مصاف العالمية	شراكة لمجتمع معرفة	تعزيز وتوليد المعرفة	تنمية جيل من العلماء والباحثين ، توفير بيئة بحثية، زيادة الدعم للبحث العلمي	إسهام في التنمية الوطنية، وتقديم حلول للمشاكل	تكوين بيئة بحثية، مشاركة في الإنتاج البحثي الوطني والعالمي	جيل من الباحثين في المجالات المختلفة، رقي في مكانة الجامعة	دعم الصناعات الوطنية لبلوغ العالمية وتنمية الشراكة المجتمعية، وتقديم حلول لمشاكل المجتمع	الممول الأولوية في الإطلاع على نتائج الكراسي البحثية وفق اللوائح الجامعية، ذكر اسم الممول على بعض الفعاليات	في الغالب ترويج لمشاريع كراسي بحثية للحصول على ممول	تكريم معنوي مثل اسم الممول وتقدير في فعاليات الجامعة والإعلان	الإنتاج العلمي وبراءة اختراع في مختلف الفعاليات	أنشطة تدريبية وتقنية وإعلامية	خدمة المجتمع تقارير داخلية مالية وإعلامية مخرجات مقاييس للأداء وفق بطاقات الأداء فنيا	3/6	6/6	6/6
التكرار كعدد	6/6	6/6	6/6	5/6	5/6	5/6	6/6	6/6	6/6	2/6	6/6	6/6	3/6	4/6	3/6			
تكرار المفردة	دائما	دائما	دائما	غالبا	غالبا	غالبا	دائما	دائما	دائما	قليل	دائما	دائما	أحيانا	أحيانا	أحيانا			